أوراق بحثية في الاقتصاد الاجتماعي

د. مظهر محمد صالح*: التسول قضية في الاجتماع الاقتصادي — فشل أُسري أم جماعي؟

1 تمهيد

منذُ فجر التاريخ، عُد التسول كظاهرة قائمة وسلوك متجدد دوماً في المجتمع الانساني في حين ظل ينظر الى (التسول) في العصر الأوروبي الوسيط بكونه (مهنة) مقبولة جرى تبنيها في الهيكل الاجتماعي التقليدي الأوروبي. وبهذا ظل نظام التسول والصدقة المدفوعة للمتسولين والفقراء تمارس على نطاق واسع في العديد من الأمم كظاهرة مازالت تعج بها الشوارع والأزقة حول العالم.*

من جانبه ميز المجتمع الاغريقي القديم بين نوعين من التسول وهما التسول الناتج من (الفقر الناشط (Active Poverty) وبين التسول الناتج من (الفقر المتلقي (Passive Poverty فالفقر الفاعل أو الناشط، يؤشره وجود شخص ما لديه عمل ولكن لا يكفي دخله لاستدامة العيش وهو بحاجة الى مساعدة وهم (المعوزون (Destitute People) في حين يعتمد (الفقر المتلقي) كلياً وبشكل سكوني على الاخرين بلا توقف.

يؤشر الكاتب البريطاني (Spielvogel) في كتابه: الحضارة الغربية منذ القرن السادس عشر (1500) في الصفحة 500 قائلاً: كان الفقر مشكلة واضحة للعيان تحديداً في القرن الثامن عشر سواء في المدن او الارياف الأوروبية، إذ قُدر المتسولون في بولونا Bologna بنحو 25% من السكان وفي مينز Mainz ارتفعت

أرقام الفقر الى 30% من السكان. وفي نهاية القرن الثامن عشر كان هناك 10% من السكان يتسولون في كل من فرنسا وبريطانيا أو يعتمدون على الأعمال الخيرية للحصول على الطعام.[1]

2 العوامل المسؤولة أو المسببة للتسول

أ – العوامل المسببة للتسول هي كثيرة ومختلفة ولكن يبقى الفقر Poverty هو العامل الرئيس المسبب له، إذ تعاني العديد من المجتمعات من مشكلات اجتماعية أمست تشكل التحدي الحقيقي لاستقرارها واستمرارها، وفي مقدمة تلك المشكلات هي مصادر الفقر نفسه وبالأساس (البطالة)، فضلاً عن نتائج تصاعد معدلات الجريمة والتفكك الاسري والطلاق وانعدام الهوية الاجتماعية والهجرة الداخلية مسببةً تدهور سبل العيش، فضلاً عن انتهاك حريات وحقوق الانسان لأسباب قبلية أو عرقية أو عصبية أو مذهبية أو إيديولوجية. وتأتي الإفرازات السالبة هذه جراء التغيرات السريعة والكبيرة التي تحصل في العديد من المجتمعات، وهي واحدة من المشكلات الكبيرة التي تشكل التحدي الأصعب للمجتمعات الإنسانية وتتقدمها مشكلة التسول Begging والتي تعد ظاهرة بسيطة في مظهرها ولكنها خطيرة متخفية وسريعة الممارسة في جوهرها.

[1] يعرف التسول Begging على انه ممارسة مناشدة الأخرين لمنح خدمة غالباً ما تكون هدية من المال، مع توقع تحصيل الضئيل منها وأحياناً يمنع من حصولها. ويسمى الشخص الذي يفعل ذلك بالمتسول أو (طالب الصدقة Mendicant) ويعمل المتسولون عادة في الطرق او الاماكن العامة التي ينشط بها الناس كالأسواق والمراكز الدينية والمرافق العامة وغيرها. وقد يطلب المتسول الطعام إضافة الى المال أو حتى السجائر والأشياء الصغيرة الأخرى. ولا ننسى أن إشاعة التسول عبر الانترنت، كطلب رعاية صحية أو مساعدة (التي هي أقرب الى الصدقات) أمست من الأمور المشاعة حالياً في العصر الرقمي الراهن والتي من ضمنها طلب المساهمة في سد نفقات سفر لا يستطيع تحملها المتسول وطلبات عديدة نتلقاها اليوم باستمرار عبر الانترنت.

وتؤشر المسوحات الدولية أن 85% من الناس المعوزين Destitute People يتقاضون دخلاً يبتعد كثيراً عن خط الفقر (خط الفقر في العراق على سبيل المثال يقدر بنحو 2.5 دولار للفرد الواحد ضمن الأسرة يومياً لتأمين 75% من حاجة الغذاء والسكن والتعليم والصحة) ذلك قبل أن يمارسوا التسول أو الدخول في عالمه. ففي بلاد مثل الهند توضح الدراسات أن 99% من الرجال و97% من النساء يلجؤون الى التسول جراء عامل الفقر (أي الدخل دون خط الفقر).

ويوضح الكاتب الاقتصادي الاجتماعي) Subrata De في الكثير من كتاباته وهو أحد منسقي شؤون المساعدات الإنسانية في الهند حتى الوقت الحاضر) أن (العوز او العوز المؤقت) لوحده يدفع 85% من الناس الى التسول فوراً ولكن 25% من المتسولين يمثلون قاعدة الفقر الدائم Poverty كما يشكل المرضى وكبار السن سبباً آخر للتسول.

وعند تشريح قاعدة التسول الذي أساسه هو الفقر، فإن النسب المئوية للمتسولين في بلاد مثل الهند هي على النحو الاتي:

- المرضى وكبار السن 15% وثلثهم من النساء.
- سوء التنظيم الاسري وهو مسؤول عن 21% من التسول.
- وتنصرف بقية النسب المئوية من المتسولين الى العوز الدائم والتحول نحو (الفقر المتلقي أو السالب.Poverty Passive)

وطبقاً للمؤشرات الدولية فإن التسول يقسم الى أربع فئات:

1. الصغار واليافعين.
2. ذوي القدرات البدنية الجيدة.
3. المرضى وكبار السن وغير القادرين.
4. المعوقين بدنياً والمختلين عقلياً

ب. العوامل الروحية والدينية المساعدة على التسول:

تُعد التطلعات الدينية والتكوينات المعتقدية ذات الصلة من الأسباب الأخرى المسؤولة المشجعة على انتشار التسول إذ يتكاثر المتسولون خارج دور العبادة والاماكن ذات الاهمية الدينية حيث تسمح الاديان في الغالب منح (الصدقات) بسهولة وسخاء أكبر وعلى وفق ما تقره النصوص الدينية في الكتب المقدسة في موضوع إعطاء الصدقات. لذلك تتفق جميع الديانات تقريباً بأن التسول أمر مقدس وإعطاء الصدقات لهم للمتسولين واجب مقدس أيضاً.

3 مخاطر ظاهرة التسول في الاجتماع الاقتصادي

أ حتى تتمكن الدولة من وضع استراتيجية وطنية شاملة للتعاطي مع ظاهرة التسول، وهي الظاهرة التي أمست تهدد برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخططها وتؤدي الى انحراف اتجاهاتها وتعيق تطورها لما لها من انعكاسات خطرة

تهدد الامن المجتمعي دون إغفال المشكلات الانسانية المستمرة مثل (التفكك الاسري والبطالة التي مازالت تقود الى الانتشار الواسع لظاهرة التسول، ذلك فضلاً عن تعاظم متطلبات العيش وضرورات الحياة).

وبالرغم مما تقدم فليس بالضرورة أن ينتشر التسول جراء الفقر والاحتياجات الإنسانية ولكن كثيراً ما تتحول هذه الظاهرة الى المتاجرة Trading وتأخذ أشكالاً متعددة، ولاسيما تسول الفئات الشابة (النساء والرجال) والتعاطف الانساني والديني معها. وإن هذا الأمر يدفع الكثير من الفقراء للجوء الى التسول بكونه مهنة رسمية وعده وسيلة سريعة جداً للتحصيل المالي إضافة الى إنها تمنح من يمارس التسول فرصة الحصول على المال دون عمل .

ب ظاهرة التسول الريعي: العراق أنموذجاً

بسبب الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي وتعاظم الإنفاق الحكومي نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي الذي يزيد على 50%، وهو من بين المعدلات الأربعة العالية في اقتصادات العالم، فقد انتشرت ظاهرة الركوب المجاني للتسول على برامج الرعاية الاجتماعية نفسها او ما يسمى Rental Override Begging. إذ تشير المعلومات الإحصائية أن من بين 2 مليون متقدم لبرنامج الرعاية الاجتماعية مؤخراً هنالك نحو 900 الف متقدم يتقاضى راتب من الدولة. وهو ما أطلقُ عليه شخصياً بالتسول الريعي Rentel Begging وهو نمط يتم فيه التسول على البرامج الاجتماعية للدولة في الاقتصاد الريعي.

وبهذه الافكار والأشكال الاخرى تتطور ظاهرة التسول التي أصبحت خطراً على المجتمعات ومهددة للأمن والاستقرار من خلال توليد طاقات بشرية عاطلة تعتاش طفيلياً على هامش الحياة الاقتصادية، ولاسيما عندما يحمل المتسول بوادر معادية للقانون والنظام العام والتي منها:

أولاً: تحول التسول الى ظاهرة عدائية إجرامية في ظروف ضعف الأمن والقانون.
ثانيا: إمكانية انتظام المتسولين بشبكات الجريمة المنظمة Organized Crime وعْدها قوة اجتماعية خطيرة في تحصيل المال تحت الضغط والإكراه أو بصناعة التسول Begging Industry

لذا فإن الأثار السالبة التي يتركها التسول على المجتمع تجسدها حالة انحراف الحقائق المدنية الاجتماعية عن مساراتها في التنشئة الاجتماعية بالغالب. إذ يعمل المتسولون على استخدام الوسائل الملتوية والتحايل والغش وانعدام الكرامة في سعيهم للحصول على المال. ويطلب الكثير منهم، بطرق أبواب الدور، (الخبز) مثلاً بدافع الجوع المدقع وعده سبيلاً لجلب انتباه الناس قبل التوسع في طلب المال.

4 فرضية التسول: بين الفشل الأسري والفشل الجماعي

يُعد البناء الاسري وتماسكه ابتداءً مركز الثقل في حماية الابناء من السلوكيات الخطرة التي تتعارض والقيم الاجتماعية لتنشئة أجيال صالحة في المجتمع (وهو الأمر الذي تؤازره المؤسسة التربوية). وينصرف التعليم في واحدة من استراتيجياته بإلزام من

هو خارج التعليم للدخول (بالتعليم الالزامي) أو مدارس تتولى (التدريس والتعليم الاجباري) ضمن برامج تعليمية تربوية (خاصة) تقودها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بشكل مباشر ذلك قدر تعلق الامر بالمتسولين والمتسربين من المدارس، وفي إطار تربوي متخصص لتطوير الوعي والأدراك لعائلات التسول بعد رصدها، وكذلك التعريف على طبيعة المخاطر التي تلازم أبناءهم في الشوارع والطرقات وما تولده من مشكلات إنسانية وأخلاقية تواجه المتسولين أنفسهم. وتأتي حماية الابناء عن طريق الإفصاح عن الصور السيئة للتسول والأثار السالبة على العائلة والمجتمع.

وبهذا يوجد نوعين من التساؤلات يمكن أثارتهما:

- الاول: دور العائلة في مواجهة ظاهرة التسول؟ وهل هم الأداة الدافعة لأبنائهم في التسول أو أن العائلة جميعها تتسول أساساً؟
- الثاني: مقدار الجهود الاجتماعية المبذولة لحماية المجتمع من ظاهرة التسول عن طريق المنع أو الاعتقال أو التطبيق الصارم أو حتى التطبيق التعسفي للقانون؟

وتتحدد فرضية الدراسة من منطلق أن برامج الرعاية الاجتماعية التي توفر متطلبات الحياة عند خط الفقر (Poverty Line) بغية توفير العيش اللائق بالحد الادنى، تكاد تتقاطع عملياً من الظروف التربوية الملزمة في تنشئة أبناء الاسر الفقيرة ومنع ظاهرة التسول ولاسيما الاسر المشمولة ببرامج الرعاية الاجتماعية.

وبناءً على ما تقدم، يمكن أن تتلخص فرضية الدراسة بالقول إنه: (لا يمكن للفشل الاسري (Family Failure في موضوع التسول ان يتطور أو يتصاعد لولا توافر (الفشل الجمعي Collective Failure)

لذا فإن خلاصة الفرضية تشير الى أن برامج الرعاية الاجتماعية كقوة جمعية بجعل الاسر الفقيرة عند خط الفقر، لا توفر قوة الزامية في التعليم والتنشئة لأبناء الاسر الفقيرة كربط التعليم الالزامي بالرعاية الاجتماعية ربطاً محكماً.

5 التسول والبناء الأسري والاجتماعي في العراق: الطفولة المتسولة

أ- تشير البيانات الإحصائية الاخيرة أن نسب الفقر في العراق بلغت 25% من إجمالي سكان العراق البالغ عددهم بنحو 42 مليون نسمة. ويذكر أن هناك أكثر من 10 ملايين فقير في العراق. وإذا ما نظرنا الى ظاهرة الفقر السالب أو المتلقي Passive Poverty الذي يولد استدامة التسول، فإن العائلات الفقيرة من تلك النسبة من الفقراء هي من ينطبق عليها نسبة (الطفولة المتسولة).

ففي بلادنا يشكل عدد الأطفال دون سن الخامسةَ عشر نحو 30% من السكان. وإذا كان الفقر السالب أو المتلقي يمثل (واحد) من (أربعة) من أولئك الفقراء، ما يعني أن هناك 2.5 – 3 مليون فقير يمتلك نصفهم بالغالب الاستعداد على للتسول بنموذجيه (الموجب أو الناشط Active والمتلقي السالب Passive).

وقدر تعلق الأمر بالتسول المعتمد على الفقر السالب أو المتلقي) Passive بافتراض أن هناك واحد مليون عائلة تحمل بذور الفقر السالب أو المتلقي وإن ثلثها هم بعمر 15 سنة فما دون) ما يعني أن الطرقات أو المرافق العامة تتعثر اليوم بمتسولين من الصغار من تلك الاعمار (بين 6 الى 15 سنة) لا يقل تقديرهم على 200 الف طفل في مدن العراق وقصباته كافة، يرافقهم عدد مماثل من المتسولين المتلقين وهم من المسنين والنساء المتسولات والمشردين ممن يحمل أطفالهن معهن، ما يؤشر على أن إجمالي التسول الناجم عن الفقر السالب أو المتلقي Passive Poverty هو بنحو 400 – 500 الف متسول في عموم البلاد يماثلهم عدد مكافئ من الفقر الناشط (Passive Poverty)وهم من الموعزين ليصبح العدد الفعلي للمتسولين بنحو 1 مليون متسول في العراق.

ب – متلازمة التسول والتعليم

تعدُ كُلفة الجهل أكبر من كُلفة التعليم فصرف دولار واحد كاستثمار بشري في عُمر 1 – 8 سنوات في تنمية الطفولة تعطي (18) دولار كطاقة بشرية مُقتدرة في متوسط عُمر المراهقة. وإن إنتاجية خريج الاعدادية تزيد 4 مرات على إنتاجية من هُم دونهُ في التعليم، فالنمو الأسرع والأكبر في منظومات الادراك وما تضيفهِ من استعدادات لتطوير القدرات المعرفية هي التي تُحدد العائد المستقبلي للدخل على مستوى العائلة والبلاد.[2]

[2] منوهين إن الطفولة في العراق تشكل 15% من سكان البلاد كما جاءت بها استراتيجية التنمية طويلة الأجل وإن أعدادهُم تُشكل 30% من سكان العراق ممن هم دون سن 15 سنة وعددهم اليوم يقارب (13) مليون نسمة.

وتشير المادة 34/أولاً من دستور جمهورية العراق للعام 2005، أن التعليم عامل أساس لتقدم المجتمع وحق تكفله الدولة وهو إلزامي في المرحلة الابتدائية وتكفل الدولة مكافحة الأمية. في حين تشير الفقرة (ثانياً) من المادة أعلاه نفسها: بأن التعليم المجاني حق لكل العراقيين في مختلف المراحل.

وبعد أن أظهرت مؤشرات القوى البشرية أن قرابة 40% من التلاميذ المشمولين بالتعليم الابتدائي هم من المتسربين من الدراسة بين المرحلة الابتدائية حتى المتوسطة وبواقع ثلاثة ملايين تلميذ، فمن الممكن أن نستنتج أن الأطفال المتسولين البالغ عددهم 200 الف طفل متسول هم من تاركي الدراسة الابتدائية الى حد أقصى.

ج- تحليل ظاهرة التسول بين الفشل الأسري والفشل المجتمعي في العراق

أولاً: الفشل المجتمعي Collective Failure

استناداً الى متلازمة التسول والتعليم المذكورة سابقاً فإن ثمة تعارض قانوني بين تطبيق المادتين 390 و 391 من قانون العقوبات العراقي ولاسيما من مرتكبي أفعال التسول من هم دون الثامنة عشر من العمر (إذ تطبق بشأنهم أحكام مسؤولية الاحداث في حال ارتكاب التسول وما ينجم عنه) من جهة وبين النصوص الدستورية المشار اليها آنفاً في إلزامية التعليم ومجانيته من جهةً أخرى.

فمع وجود نقص في التخطيط التربوي الذي تؤشره نواقص في البنية التحتية المدرسية التي تقدر بنحو 12 الف بناية مدرسية ونواقص تعليمية ومستلزمات دراسية، فلابد من أن يرافقها تسرب تلاميذ بأعداد تقدر بنحو ثلاثة ملايين تلميذ بين المرحلتين الابتدائية والمتوسطة حالياً، علماً أن عدد تلاميذ العراق حتى المرحلة الثانوية هم بنحو يقترب من 20 مليون تلميذ والمتسرب منهم بنحو 9 ملايين تلميذ إجمالاً. ذلك دون توافر قوة نفاذ القانون يجبر على التعليم الالزامي، إذ يتقدمها اليوم حالة 200 الف طفل متسول ممن هم في سن المدرسة وهم من حصة الفقراء المتلقين او المتسولين Passives كما ذكرنا وممن تتراوح أعمارهم بين 6 – 15 سنة مستخلصين من ذلك ما يأتي

إن الحقوق التي يوفرها الدستور العراقي عام 2005 (القانون الأساس) في ضمان الحياة الكريمة للشعب في بلادنا وإن النفط والغاز هو ملك الشعب العراقي في المحافظات والاقليم كافة وما أشارت اليه المادة 29 من الدستور التي نصت: تتكفل الدولة حماية الأمومة والطفل والشيخوخة وترعى النشء والشباب وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم، فإنها تحتم على الدولة أن تضمن حصول جميع المواطنين على فرص متكافئة في التعليم الجيد النوعية والرعاية الصحية وسبل العيش.

ففي الوقت الذي يوفر فيه التعليم الخيارات للإنسان فإن هناك متلازمة بين الخيارات والحرية، بل الحرية تقوم على تعدد الخيارات. فإذا كانت التنمية تقود الى كثرة الخيارات وأن الحرية تعني الخير الأكبر للعدد الأكبر، فإن قيد الجهل أو اللاتعليم Ignorance يمثل قمع للحريات وتقييدها. فالتنمية البشرية من خلال

(التعليم) هي التي تكثر من خيارات الانسان وتؤدي الى تحقيق الحرية Human Development is Freedom كما يؤكد ذلك عالم الاقتصاد Sen (1988). فعندما يُجبر الفرد ولاسيما الاطفال منهم على (التسول) فهذا لا يعود بالضرورة الى الفشل الفردي أو الفشل الأسري Family Failure ولكنه يرجع الى الفشل الجماعي Collective Failureأيضاً. اذ يقتضي العمل الجماعي بحكم قوة القانون والحقوق المكتسبة للفرد في الدستور بربط الأسر المتقدمة المشمولة بالرعاية الاجتماعي) بالتعليم الالزامي لأطفالهم على الأقل ربطاً قانونياً صارماً.

ثانياً: الفشل الأسري الريعي: Family Failure Rentel

اللافت للنظر أن عدد الأسر المتقدمة لشمولهم بالرعاية الاجتماعية هم بنحو (3.6) مليون أسرة وهو رقم خطير جداً، ذلك إذا ما تم تقدير الأسرة الواحدة بخمسة أفراد. ولكن أتضح أن هناك 900 الف أسرة من بين المتقدمين اليوم هم ممن يتلقون راتب أو معاش أو أجر حكومي.

في ضوء ما تقدم، يمكن استنتاج ما يأتي:

(1) تنامي ظاهرة التسول في العراق كظاهرة ريعية تماماً أو ما اطلق عليه بالتسول الريعي Rental Bagging وهذا ما ينبغي أن تطبق عليه احكام المواد 360، 361 من قانون العقوبات والزام أطفالهم بالتعليم ومعاقبة المتسربين منهم، شريطة توافر مدارس الزامية وتعليم وقانون ملزم في حالة ممارسة التسول الريعي، وهو نوع صارخ من أنواع الفشل الاسري.Family Failure

(2) تحقق الفشل الجماعي Collective Failure صراحةً جراء عدم القدرة على ربط برامج الرعاية الاجتماعية للمشمولين بها بالنصوص الدستورية للتعليم الالزامي، بسبب ضعف المنظومة التعليمية وبنيتها واستراتيجيتها.

6 التوصيات

نظراً لتعثر المنظومة التعليمية الالزامية التي نص عليها الدستور في ضم أكثر من 200 الف طفل متسول وغيرهم بالعدد المماثل من المتسولين فإن ظاهرة الفشل الجمعي للتسول Collective Failure of Begging أمست لا تسمح بتطبيق نصوص قانون العقوبات على المتسولين سواء الأحداث أو غيرهم ومن حق الفقراء المطالبة بالتصدي الى الفشل الجماعي واللجوء الى الدستور لمعاقبة المجتمع وهو ما يسمى بالدستورية العقابية Punitive Constitutionalism والتي تعني العقوبات الممنوحة للحقوق الفردية إزاء الفشل الجماعي الناجم عن فشل السياسات العامة في التعليم الالزامي وتوفير تكافؤ الفرص في الحقوق الانسانية. إذ تعد الدستورية العقابية ممكنة بموجب القانون الاساس وهو الدستور نفسه، ما يتطلب إصدار قانون حقوق الفقراء وحمايتهم من التسول.■

المصادر والمراجع

1. Al-mutiarch. T and others (2018). "Begging phenomenon in Jordan: Family role and cases". Modern Applied Science Vol.12. No.4 published by Canadian Center of Science and Education.

2. Jackson. J Spielvogel (2008) "Western civilization: since 1500" cengage learning p.566.

3. Khan. J. H (2014) "Socio–economic Status of Beggars in Urban Areas: A case study. Global Journal of Multidisciplinary Studies Vol.3 issue.9

4. Sahithi. M Begging: A socio-economic issue and begging act/the legal lock.com last seeing: 10-1-2023.

5. Sen, Amartya (1988) "Freedom of choice: Concept and Content" European Economic Review Vol.32 pp269-294.

6 تحليل الميزانية المرتكزة على الاطفال في العراق وكردستان. منظمة اليونسيف بالتعاون مع (Genesis Analytics UNICEF – Foeever child 2022)

7 التنمية البشرية والاجتماعية واهداف التنمية المستدامة في العراق: التحديات والفرص. د. عدنان ياسين مصطفى

(2021 – بغداد Tammoz Organization for social development (TOSD)).

8 مجلس النواب / الدائرة الاعلامية / دستور جمهورية العراق الطبعة الخامسة بغداد / 2011

9 قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 (المعدل .(

10 جمهورية العراق – رئيس مجلس الوزراء المكلف – المنهاج الحكومي بغداد – تشرين الاول / 2022 .

11 تصريحات باسم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية حول الفقر والرعاية الاجتماعية في العراق منشور على شبكة الانترنت / كانون الثاني 2023 .

كانون الثاني 2023

(*) مستشار في رئاسة مجلس الوزراء

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر.

http://iraqieconomists.net/ar/